
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

موقف عبد العزيز فهمى من كتاب
(الإسلام وأصول الحكم)
للشيخ على عبد الرازق

د. سعيدة محمد حسنى

مُدَرِّسَة التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية تربية العريش- جامعة قناة السويس

موقف عبد العزيز فهمى من كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق

شهدت الفترة من أبريل إلى سبتمبر ١٩٢٥ معركةً على جانب كبير من الخطورة، دارت حول كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق، القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية، والذى صدر فى أبريل١٩٢٥ ، واستنفدت ثلاث طبعات منه خلال عدة أسابيع من نشره.

ولابد من الإشارة هنا فى عجالة إلى أطراف هذه المعركة قبل الخوض فيها، حتى يلم القارئ فى نهاية الأمر بما انتهت إليه من فَض الائتلاف بين كلٍّ من حِزبَى الأحرار الدستوريين والاتحاد.

الطرف الأول:

وهو الشيخ على عبد الرازق مؤلف الكتاب، وكان يشغل منصب القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية وقت الأزمة التى شغلت الصحافة والرأى العام المصرى طوال شهور صيف ١٩٢٥ . وقد وُلِدَ على عبد الرازق سنة ١٨٨٨، وحصل على درجة العالمية من الأزهر سنة ١٩١٢، واختير وزيرًا للأوقاف فى وزارة إبراهيم عبد الهادى الأولى من ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ إلى ٢٥ يوليو ١٩٤٩[1]، وكانت له علاقات وطيدة بحزب الأحرار الدستوريين، وتوفى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٦[2].

(١) أ.د/ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣: إشراف حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٥، ص ٤٨٩.

(٢) الطليعة: نوفمبر ١٩٧١، ص ١١١.

الطرف الثاني:

هو عبد العزيز فهمى باشا، وقد وُلِدَ سنة ١٨٧٠، وحصل على ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٠، وتدرج فى السلك القضائى حتى وصل إلى رئيس محكمة النقض والإبرام، واختير وزيراً للحقانية فى وزارة أحمد زيور الثانية، ووزيراً للدولة فى وزارة محمد محمود الثانية، وتولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين مرتين، الأولى: سنة ١٩٢٥-١٩٢٦، والثانية: سنة ١٩٤١[١]، وتوفى فى مارس سنة ١٩٥١.

الطرف الثالث:

وهو يحيى إبراهيم، رئيس حزب الاتحاد، ورئيس الوزراء بالنيابة، ووزير المالية.

الطرف الرابع:

هو هيئة كبار العلماء، تلك الهيئة التى أنشئت طبقًا لقانون الجامع الأزهر سنة ١٩١١، وكانت مكونة من ثلاثين عالمًا[٢]. وقد ظلت تمارس عملها حتى سنة ١٩٣٦، ثم تغير اسمها فأصبحت جماعة كبار العلماء، وفى سنة ١٩٦١ حل محلها مجمع البحوث الإسلامية[٣].

هذه هى الأطراف الرئيسية التى تناولتها صحف الفترة التاريخية التى نحن بصددها ـ من أبريل إلى سبتمبر ١٩٢٥ ـ ولكنَّ هناك أطرافًا أخرى لم تظهر بنفس درجة الظهور التى ظهر بها الأطراف الذين سبق التنويه عنهم.

والكتاب الذى دارت حوله هذه المعركة الفكرية السياسية فى واقع الأمر كان كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق، وسبب هذه الضجة التى أُثيرت حوله هى موضوع الكتاب، حيث تناول نظام الخلافة الإسلامية فى الفكر والأصول الإسلامية، وهذا الموضوع قد ظهر إلى حَيِّزِ الوجود فى هذه الآونة، بعد أن صدر فى الدولة العثمانية قرارٌ فى أول نوفمبر عام ١٩٢٢ يقضى بإلغاء نظام السلطنة فى أنقرة، مع الإبقاء على منصب الخليفة، ليتصرف العالم الإسلامى فيه، إنْ شاء أبقاه، وإن

(١) الأهرام: ٧ فبراير ١٩٤١.

(٢) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره من ١٣٨٣-١٩٦٤م، مطابع دار الشعب، ص ٣٣٣.

(٣) الموسوعة العربية الميسرة: المجلد الأول، بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٩٨.

شاء الغاه، إلى أن صدر قرار آخر يقضى بإلغاء الخلافة إلغاءً تامًا فى «تركيا» فى مارس عام ١٩٢٤[١].

لذا فإن هناك ملابساتٍ وظروفًا أحاطت بصدور هذا الكتاب سنشير إليها، وهذه الظروف والملابسات متعلقة بأمرين:

الأمر الأول:

خاص بموضوع الكتاب، حيث تناول الخلافة والإمامة فى الفكر والتاريخ الإسلامى، وخلص مؤلف هذا الكتاب إلى نتيجة مؤداها أن نظام الخلافة والإمامة غريب عن الإسلام كدين، ولا أساس له فى المصادر والأصول الإسلامية المعتمدة عند المسلمين من كتابٍ وسُنّة وإجماع[٢]. وقضية الخلافة هذه تستحق المناقشة والجدل، ولكن موضوع هذا البحث ليس عن الخلافة، وأبسط ما يُقال عَمَّا ورد فى الكتاب على لسان الشيخ على عبد الرازق فى نهاية الأمر: هو تعبير عن وجهة نظرٍ تحتمل الخطأ والصواب، وتستحق المناقشة الفكرية.

الأمر الثاني:

وهو متعلق بتوقيت صدور هذا الكتاب، حيث صدر فى وقت كان المتوقع فيه عقد مؤتمر إسلامى لبحث مسألة الخلافة هذه، وكان الملك فؤاد يرنو هو والعديد من زعماء العالم الإسلامى إلى منصب خليفة المسلمين، وهيأ كلٌّ من حسن نشأت وكبار حزب الاتحاد الملك فؤادا لذلك المنصب. ومن ثَمَّ لم يُنظر إلى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) على أنه بحث أكاديمى، ولا على أنه جهد سياسى يوضح فكرة ترسخت لدى المسلمين، وإنما نُظر إليه على أنه سَهْمٌ مُوَجَّه إلى الملك فؤاد، ومَنْ وراءَهُ مِنْ قُوًى سياسية، وقد يحمل هذا الرأى شيئًا من الصحة، إلا أنه لا يجب أن يترتب عليه مصادرة الرأى والفكر لمؤلفه.

وقد حَدَثَ أن استُغِلَّ هذا الكتاب أسوأ استغلال سياسىٍّ، وحاول أحمد شفيق

(١) الطليعة: نوفمبر ١٩٧١، ص ٩٢-٩٣.

(٢) انظر: الطليعة، نوفمبر ١٩٧١، ويوجد بها نص الكتاب ص١٣٧ وما بعدها.

عرض مظاهر هذا الاستغلال على صفحات صحف وجرائد كل طرف من أطراف هذه المعركة، وكيف أن كُلاً منهم أدلَى بدلوه فيها(١).

وسنورد هنا بعض ما ذكرته هذه الجرائد على سبيل المثال، والتدليل على شدة المعركة، قبل قرار هيئة كبار العلماء، لتنبيه الرأى العام والخاص فى مصر لخطورة هذه المعركة الفكرية، حيث انقسم الرأى العام والصحف إزاء الشيخ على عبد الرازق إلى عدة فِرَقٍ..

الفريق الأول كان يرى ضرورة تجريم الشيخ، حيث إنه قد أِثمَ - على حد تعبير هذا الفريق - عند مناقشته أمرًا من أمور الإسلام وهو فى موقعه الشرعى كقاضٍ شرعىٍّ، وأصحاب هذا الرأى هم رجالُ القصر، وعلى رأسهم حسن نشأت، الذى قال عنه الإنجليز إنه هو الذى يدير دفَّة الأمور فى مصر (خلال عامى ١٩٢٤-١٩٢٥)(٢). ومن أنصار هذا الفريق يحيى إبراهيم، رئيس حزب الاتحاد، ورئيس الوزراء بالنيابة، وهذا الفريق تأثيره قوى، حيث أوْحَى إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر بمحاكمة الرجل، ومن الطبيعى أن يُحبِّذ معظم أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر هذه الفكرة.

أما الفريق الثانى فقد رَأى أن ما ذكره الشيخ على عبد الرازق - حتى ولو لم يتفق فى بعض جزئياته مع البعض - هو فى نهاية الأمر تعبير عن رأى، وحرية فكر. ومن أنصار هذا الفريق الليبراليون.

وهناك فريق آخر أظهر نوعًا من الشماتة، على الرغم من تأييده لرأى الفريق الثانى، والشماتة هنا فى حزب الأحرار الدستوريين(٣).

وعلى اعتبار أن موضوع بحثنا هذا هو موقف عبد العزيز فهمى من قرار هيئة كبار العلماء، فإنه ليس هناك ضرورة إلى الخوض فيما ذُكر على صفحات هذه الصحف وتلك الجرائد، من مؤيدين ومعارضين لما ورد فى هذا الكتاب، إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن أنصار الملك فؤاد من الاتحاديين حركوا هيئة كبار العلماء بالأزهر - والتى

(١) انظر: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨، ص ٧٤٤ وما بعدها.

(٢) أحمد شفيق: المرجع السابق، ص ٨٤٢.

(٣) د/ على شلبى، د/ مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية فى مصر من ١٩٣١-١٩٣٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ص٤٨.

سبق أن أشرنا إليها من قبل ـ ضد المؤلف الشيخ على عبد الرازق، وبالفعل قررت الهيئة محاكمته طبقًا لقانون صدر ولم يستعمل[١]، وهو قانون الجامع الأزهر الصادر فى ١٩١١، تبعًا لنص المادة ١٠١ من هذا القانون، والذى عُرض على مجلس شورى القوانين خلال عامى ١٩١٠-١٩١١[٢]. وأبلغت هيئة كبار العلماء الشيخ «على عبد الرازق» بسبع تُهَم يوم ٢٩ يوليو ١٩٢٥، وقد أبلغته أيضًا إنها ستنعقد فى صورة هيئة تأديبية لمحاكمته يوم ٥ اغسطس، أى بعد أسبوع من إبلاغه، وقد طلب الشيخ مهلة أسبوعين حتى يُعِدَّ مذكرة يدافع بها عَمَّا أُبلغ به. وكانت التهم هى:

١ـ جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا.

٢ـ أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبى ﷺ كان فى سبيل الملك لا فى سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين.

٣ـ وأن نظام الحُكم فى عهد النبى ﷺ كان موضعَ غموضٍ وإبهام، أو اضطراب أو نقص، وموجب للحيرة.

٤ـ وأن مهمة النبى كانت بلاغًا للشريعة، مجردًا عن الحكم والتنفيذ.

٥ـ إنكار إجماع الصحابة على وجوب نَصْب الإمام، وعلى انه لابد للأمة مِمَّنْ يقول بأمرها فى الدين والدنيا.

٦ـ إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

٧ـ أن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده لا دينية[٣].

وفى ١٢ أغسطس ١٩٢٥ عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعًا على شكل محكمة تأديبية لمحاكمة الشيخ، وفى الحقيقة أنها لم تكن محاكمة بقدر ما كانت إهانة للرجل، ويؤكد ذلك أنه عند دخول على عبد الرازق ألقى عليهم السلام فلم يسمع لتحيته ردًا

(١) احمد شفيق: المرجع السابق، ص ٧٤٦.

(٢) د/ سعيدة محمد حسنى: المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢-١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠، ص ٢١٢.

(٣) أحمد شفيق: المرجع السابق، ص ٧٤٥.

أحسن منها، ولا مماثلاً لها[١] ! وقد أعد الشيخ على عبد الرازق مذكرة دافع فيها عن موقفه من هذه التهم السبع[٢]، إلا أن الهيئة لم تُلْقِ بالاً إلى مذكرة الشيخ، وأصدرت حكمها فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر، محتفظةً بإبداء أسبابه فيما بعد، وكان الحكم كالآتى: «حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين[٣] معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق ـ أحد علماء الأزهر، والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية، ومؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ـ من زُمْرَة العلماء»[٤].

وقد استنكرت الجريدة اليومية سنة ١٩١١ هذه الجزئية الخاصة بسحب شهادة العالمية، وطَرْد العالِم الإسلامىِّ من زُمرة العلماء، فذكرت أنه ليس من المنطق أن تُتْرَكَ شهادة العالمية رهنًا لأمرِ هيئة كبار علماء الأزهر، حيث إنها مِلْكٌ لصاحبها، ولا يحق لأىٍّ هيئة سلبه إياها[٥].

موقف عبد العزيز فهمى بعد إصدار الحكم

ومما يدعو للتعجب أن هيئة كبار العلماء قد أرسلت صورة حكمها إلى مجلس الوزراء دون الأسباب، فكان لابد من طلبها، إلا أنها قد تأخرت فى إرسال هذه الأسباب، فأثار ذلك الرأى العام المصرى، فهناك مَنْ أَوَّلَ هذا التأخير بشىء من السخرية، فذكروا أن الكتاب يقع فى مائة صفحة، وأن هيئة كبار العلماء أصدرت الحكم بإجماع ٢٤ عالمًا، فلو أنهم تقاسموا الكتاب فيما بينهم لَخَصَّ كل منهم أربع صفحات تُقرأ وتبحث وتُمحص فى ساعة أو ساعات إذا كانوا قد أصدروا الحكم قبل قراءته. ما بالك والمفروض شرعًا وعقلاً أنهم لم يحكموا إلا بعد أن قرءوه ووجهوا تهمهم إلى الشيخ؟ إذن فإن التأخير فى إرسال الأسباب ونشرها على الرأى العام ما هو إلا أن هذه الهيئة قد رأت أنها أخطأت فى حكمها[٦]، وغير ذلك من التأويلات التى جرت على ألسنة الناس وقت ذاك.

---

(١) جريدة السياسة، ١٣ أغسطس ١٩٢٥.

(٢) انظر: أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٤٨-٧٥٤.

(٣) ملحوظة: هذه الهيئة كان عددها عند إصدار قانون الجامع الأزهر سنة ١٩١١ ثلاثين عضواً.

(٤) جريدة السياسة، ١٣ أغسطس ١٩٢٥.

(٥) الجريدة اليومية، ١٥ يناير ١٩١١.

(٦) السياسة، فى ٢ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٢، ص٤، حديث اليوم.

المهم أن الهيئة قد أرسلت الأسباب فى ٢ سبتمبر إلى سكرتارية مجلس الوزراء، وبالتالى أرسلت السكرتارية صورة الحكم، بالإضافة إلى الأسباب التى أرسلتها هيئة كبار العلماء إلى وزير الحقانية عبد العزيز فهمى، وأرسلت إليه خطابًا تبلغ معاليه فيه صورة الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء بتاريخ ١٢ اغسطس الماضى عَلَى الشيخ على عبد الرازق، القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية، بسبب ما جاء فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قائلة: «نرجو من معاليكم التكرم باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذه طبقًا للمادة ١٠١ من قانون الأزهر»[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكم واسبابه يقع فى ١٤ صفحة من القطع الكبير[٢]. فلما وجد عبد العزيز فهمى أن تنفيذ الحكم بما فيه من شبهة البطلان وعدمه، خاصةً أن المادة ١٠١ من قانون الجامع الأزهر الصادر سنة ١٩١١ تتعلق بما يرتكبه العالم من سلوك يشين الأزهر لم تكن متعلقة بما يبديه العالم من آراء أو تصريح بفكر معين، حتى ولو كان يحتمل فيه الخطأ، فإن عبد العزيز فهمى قد رأى أنه من الضرورى الاستنارة برأى كبار رجال القانون، فأحال الحكم إلى لجنة قلم القضايا بوزارة الحقانية، حتى إذا رأت أن الحكم صدر عن هيئة مختصة، وأنه لا مانع فى الدستور من تنفيذ هذا الحكم، اتخذ الرجل ما يقتضيه الضمير والواجب والدستور. وأما إذا كان الحكم قد صدر عن هيئة مدرسية ـ كما كان يُشاع وقت ذاك ـ وأنها غير مختصة، وفى دستور ١٩٢٣ ما يمنع من تنفيذ هذا الحكم، أُعتُبِرَ باطلا غير مستحق التنفيذ.

لذا فقد أرسل الحكم المشار إليه إلى لجنة قلم القضايا بالإضافة إلى الأسباب، ومذكرة الدفاع التى كان قد أعدها الشيخ على عبد الرازق وأُثبتت فى محضر هيئة كبار العلماء يوم مثول الشيخ أمامها فى ١٢ أغسطس ١٩٢٥، وأضاف إليها عدة استفسارات طلب من اللجنة بحثها، وطلب منها أن يكون رأيها مبنيا على إجابة هذه الاستفسارات وهى:

أولاً: هل نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الأزهر الصادر فى سنة ١٩١١ يقصر اختصاص هيئة كبار العلماء على الأفعال الشائنة التى تمس كرامة وسُمعة

(١) السياسة، فى ٣ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٣، ص٤.

(٢) انظر صورة ذلك الحكم وحيثياته فى نهاية هذا البحث.

العالم، أو هو نص عام يشمل جريمة الخطأ فى الرأى من حيث ما نسب إلى الشيخ على عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه؟

ثانيًا: إن كان النص المذكور عامًا يشمل جريمة الفعل الشائن وجريمة الخطأ فى الرأى معًا، فهل أحكام الدستور فى المادتين ١٤ و١٦٧ وغيرهما من أحكام الدستور لا تأثير لها فى حكم الفقرة المذكورة من جهة جريمة الخطأ فى الرأى؟

ثالثًا: إن كان نص الفقرة المذكورة من المادة ١٠١ عامًا يشمل الجريمتين معًا، وكانت نصوص الدستور لا تأثير لها فيما يتعلق بإخراج العالم من زُمْرة العلماء، فلا تأثير لها أيضًا فى العقوبة والتبعيات التى تترتب على حُكم هيئة كبار العلماء من طَرْد العالم من وظيفته، وقطع مرتبه، وحرمانه من الدخول فى خدمة حكومية[1].

ومن قراءة المقالة التى أوردتها جريدة السياسة، والتى أورد بعضًا منها أحمد شفيق، والمتضمنة لأسئلة عبد العزيز فهمى، يمكن أن نحلل موقف الأخير تحليلاً قد لا يجانب بعضه الخطأ، ويمكن إجمال هذا التحليل فى عدة نقاط، هى:

١- أن عبد العزيز فهمى كان يحاول من خلال هذه الأسئلة التشكيك فى اختصاص هيئة كبار العلماء بالأزهر، وأنها فقط من حقها إدانة الرجل وليس إصدار حكم ضده بإخراجه من زُمرة العلماء.

٢- كذلك يحاول الاستناد إلى نصوص دستور ١٩٢٣ لعلَّه يجد فيها ما يدحض ذلك الحكم ويبطله، أو يبطل الفقرة الأولى من المادة ١٠١ المُحَاكَم بها الشيخ على عبد الرازق.

٣- يحاول عبد العزيز فهمى من خلال أسئلته التأكيد على أن ما ورد بكتاب (الإسلام وأصول الحكم) على لسان مؤلفه ما هو إلا خطأ فى الرأى، أو أنه قد جَانَبَهُ الصواب فى بعضها، ومن ثَمَّ يكون البحث فى الفقرة الأولى من المادة ١٠١ عمَّا يُعاقَب على الخطأ فى الرأى.

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٧٥-٧٧٦، نقلا عن جريدة السياسة، ٧ سبتمبر ١٩٢٥.

٤- التأكيد على أن المادة ١٠١ متعلقة بما يرتكب العالم من أفعال لها صلة بالسلوك الشخصى له، وتشين هيئة كبار العلماء والأزهر. هذا بالإضافة لما أبداه عبد العزيز فهمى عن تأثير نصوص دستور ١٩٢٣، على ما يترتب على حُكم هيئة كبار العلماء من عزل الشيخ من وظيفته وقطع مرتبه.... إلخ.

٥- إن عبد العزيز فهمى فى كل ما سبق من استنتاجات وآراء كان يبحث عن مَخْرَجٍ قانونى ليمكنه من الوقوف بجانب الشيخ على عبد الرازق، على الرغم من اعتراف الأول بأنه لم يكن قد رأى على عبد الرازق من قبل[1].

وهنا نتساءل: هل موقف عبد العزيز فهمى هذا من قضية الشيخ على عبد الرازق هو موقف شخصى نتيجة علاقته القديمة بآل عبد الرازق، منذ عهد بعيد؟ أم أنه موقف شخصية ليبرالية تؤمن بحرية الفكر والتعبير عن الرأى.

وفى تقديرنا أنهما السببين معًا، فَعَلى الرغم مما ذكره عبد العزيز فهمى من عدم معرفته الشخصية للشيخ على عبد الرازق، فإن الإشارة إلى أن «على عبد الرازق» هو ابن حسن عبد الرازق قُطب حزب الأمة، ووكيل هذا الحزب الذى يُعَدُّ حزب الأحرار الدستوريين امتدادًا له. وأفراد عائلة عبد الرازق أغلبهم رُوَّاد للفكر الحديث فى أواخر القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وترجع صلة عبد العزيز فهمى بهم إلى ما قبل إنشاء حزب الأحرار الدستوريين، حيث كان يتردد كثيرًا على بيتهم[2]، لذا فإنه من الطبيعى ـ وعبد العزيز فهمى يشغل منصب وزير الحقانية وقت حدوث معركة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ـ أن يكون له موقف من قرار هيئة كبار العلماء ضد مؤلف هذا الكتاب، على اعتبار أنه يعمل فى وزارة الحقانية، وعبد العزيز فهمى هو رئيسه المباشر، فكان لزامًا على الأخير أن يبحث عن مَخْرَج قانونى يساعد به الشيخ، ويرد جزءًا من صداقته لهذه الأسرة من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج من المأزق الذى كان يتنافى تنافيًا دستوريًا مع حرية الرأى والفكر التى أقرها دستور ١٩٢٣، حيث إن عبد العزيز فهمى كان ممن يؤمنون بالفكر الليبرالى، وبالتالى فإن

(١) عبد العزيز فهمى، هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال ١٩٦٣، ص ١٥٤.

(٢) د/ حسين فوزى النجار، الدكتور هيكل وتاريخ جيل من ١٨٨٨-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٢٣٥.

أصحاب هذا الفكر هم الذين نددوا بمثول على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء قبل إصدار الحكم من جانبها، ومن هؤلاء عباس محمود العقاد، حيث كتب فى السياسة مساهمًا بقلمه فى هذا المضمار، وذكر أنه قد قرأ الكتاب وما وَجَدَ به ما يستحق هذه الضجة المثارة حوله، خاصةً ما قيل بضرورة محاكمة الشيخ أمام هيئة تأديبية.. واستطرد الرجل فى قوله بأنه يرى أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الإسلام، واستند فى ذلك إلى بعض الأحاديث النبوية وأقاويل بعض الفقهاء، ومن ثَمَّ وارد الخطأ والصواب فى الرأى، ومن الجائز أن تكون هناك معركة فكرية يسلُّ كل فريق سيفه لها بالحجة والبرهان. ويضيف العقاد قائلا: إنه لا يدافع عن على عبد الرازق لشخصه، ولا عن مذهبه السياسى، وإنما يدافع عن حرية الرأى والتعبير، وإنه لم يَرَ «على عبد الرازق» من قبل، ولو قابله فى الطريق لا يستطيع التعرف عليه، لكنه فقط يذكر بأنه قد مضى الوقت الذى يتصدى فيه جماعة من الناس بأى صفة من الصفات لإكراه الأفكار والآراء على النزول عند من تتبعه، أو من هو من أنصارها(١).

وليس غريبًا أن يكون موقف عبد العزيز فهمى هو موقف ليبرالى، حيث ذكر هو الآخر أنه أحضر الكتاب وقرأه بعد إصدار الهيئة لحُكمها فلم يجد أدنى فكرة يُؤَاخَذ عليها مؤلفه(٢). ومن ثَمَّ كان تحويل الحكم بحيثياته، ومذكرة الشيخ على عبد الرازق، واستفسارات وزير الحقانية، إلى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقانية.

اجتماع يوم ٥ سبتمبر وما ترتب عليه

كان يوم السبت ٥ سبتمبر هو الفيصل فى هذه المعركة، حيث تعقدت الأمور بأسرع مما يتوقع أحد، ذلك أنه أثناء اجتماع مجلس الوزراء بالإسكندرية سأل يحيى إبراهيم - رئيس الوزراء بالنيابة - عبد العزيز فهمى عَمَّا تم فى تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء بخصوص الشيخ على عبد الرازق؟ فأخبره الوزير بأنه أحال القضية على مستشارى قسم القضايا بوزارة الحقانية وينتظر ردهم عليه.

وهنا حدث ما لا يحمد عقباه، فقد ثار يحيى إبراهيم، لأنه أرسل الحكم إلى وزير الحقانية للتنفيذ وليس للبحث، ومن ثَمَّ حدثت مشادة كلامية بين كُلٍّ من عبد العزيز

(١) السياسة، فى ٢٠ يوليو ١٩٢٥، ص٥.
(٢) عبد العزيز فهمى، المرجع السابق، ص ١٥٤.

فهمى ويحيى إبراهيم، انتهت ـ كما تذكر صُحُف هذه الفترة ـ بخروج يحيى إبراهيم من المجلس وعودته مرة أخرى، ذاكرًا لعبد العزيز فهمى: إن العمل بيننا أصبح مستحيلاً، فليستقل أحدنا! فرد عليه وزير الحقانية: فإننى لن أستقيل، أَقِلْنِى أنت إن أردت.

فما كان من يحيى إبراهيم إلا أن أخرج ورقة من جيبه وكتب فيها إحالة أعباء وزارة الحقانية إلى على ماهر، وزير المعارف العمومية وقت ذاك، وعلى إِثْرِ ذلك عاد عبد العزيز فهمى إلى منزله، وفى مساء اليوم نفسه نشرت جريدة الاتحاد المسائية فى ملحقها نص المرسوم الملكى الذى يقضى بذلك الأمر(١).

ولم يصدق محمد حسين هيكل هذا الخبر حين سمعه تليفونيا من أحد أصدقائه، وعَلَّقَ قائلا: إنه لم تَجْرِ العادة فى أى بلد أن يُقَالَ وزير من الوزارة، لأن الطبيعى أن يُعاد تشكيل الوزارة بدون الوزير غير المرغوب فيه(٢)، فتأكد له الخبر بعد ذلك حين أحضر جريدة الاتحاد المسائية وقرأ المرسوم الملكى.

ردود فعل خروج عبد العزيز فهمى من الوزارة

بقى أن نتساءل عن ردود فعل خروج عبد العزيز فهمى من الوزارة على كافة المستويات:

أولاً: على مستوى حزب الأحرار الدستوريين

ذلك الحزب الذى كان يرأسه عبد العزيز فهمى، وبقى فى الوزارة منه ـ بعد خروج الأخير ـ وزيران، هما محمد على وزير الأوقاف، وتوفيق دوس وزير الزراعة. كان عبد العزيز فهمى يخشى من أن يخذله رَجُلا الحزب فى الوزارة إذا ما طُلب منهما تقديم استقالتيهما من الوزارة، وكان إحساسه فيه شىء من الصدق، ويؤكد ذلك ما ذكره محمد حسين هيكل، حيث طلب منهما ضرورة العودة إلى القاهرة حتى يجتمع مجلس إدارة الحزب على فور إقالة رئيسه، فكان رَدُّ الوزيرين عليه بالتريث فى عقد

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٧٨.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول ١٩١٢-١٩٣٧، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى ١٩٥١، ص٢٣٤-٢٣٥.

هذا الاجتماع. وأمام إلحاح محمد حسين هيكل على اعتبار أن خروج عبد العزيز فهمى من الوزارة بهذه الصورة يُعَدُّ إهانة لكرامة حزب الأحرار الدستوريين، فوافق الرجلان، على أن يكون الاجتماع مساء يوم الثلاثاء ٨ سبتمبر ١٩٢٥[(١)].

وفى الساعة السادسة من مساء اليوم المقترح اجتمع مجلس إدارة الحزب حتى العاشرة والنصف تحت رئاسة عبد الحميد البكرى، وكان جميع الحاضرين ملمين بدقائق المسألة، وتمخض الاجتماع عن إصدار قرار يُعَدُّ لطمة للوزارة بإجماع الآراء، وهو:

أولاً: الثقة التامة برئيسه سعادة عبد العزيز باشا فهمى، وبزميليه صاحب السعادة محمد على باشا، وتوفيق دوس باشا، وتأييدهم.

ثانيًا: الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة.

ثالثًا: استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور مَنْشَؤُهُ مسألة دينية. والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة.

رابعًا: عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة، واستقالة وزراء الأحرار الدستوريين منها.

خامسًا: طلب بيان تفصيلى يضعه وزراء الأحرار الدستوريين عن التصرفات التى تمت أثناء وجودهم فى الوزارة وموقفهم إزاءها، وما قاموا به لخدمة البلاد، ويعرض هذا البيان على مجلس الإدارة[(٢)].

وبعد يوم من قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، ذهب كُلٌّ من محمد على وتوفيق دوس إلى مكتبيهما وقَدَّمَا استقالتيهما.

استقالة محمد على وزير الأوقاف

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:

---

(١) محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٢) السياسة، ٩ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٨، ص ٤، ٥.

أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتى من الوزارة،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

محمد على».

أما استقالة توفيق دوس وزير الزراعة فكانت:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:

يؤلمنى أن أتنحى عن القيام بنصيبى من أعباء الحكم ومسئوليته فى هذا الوقت العصيب الذى تجتازه البلاد الآن، ولكنى أرى مع ذلك أن استمرارى فى القيام بهذا العبء فى هذا الظرف غير متيسر علىَّ.

إن هذا لن يمنعنى من أن أكون خارج الحكم كما كنت داخله، المصرىَّ المخلص لواجبه، والخادم الأمين لبلاده ومليكه.

وتقبلوا دولتكم خالص الاحترام.

توفيق دوس»[1].

ومن قراءة هاتين الاستقالتين يتضح أنهما كانا مترددين فى تقديمهما، وأنهما فَعَلا ذلك نزولاً على رغبة مجلس إدارة الحزب الذى ينتميان إليه، وتضامنًا مع رئيسه عبد العزيز فهمى، ويتضح هذا من نص الاستقالتين، فالأولى: مختصرة اختصاراً ينمُّ عَمَّا بداخل صاحبها من عدم الرغبة فى ذكر السبب الذى دفعه لتقديم هذه الاستقالة.

أما الثانية: فقد أطال صاحبها إطالةً تعلن صراحة عن اضطراره إلى تقديم هذه الاستقالة دون التصريح بأسباب هذا الاضطرار.

وفى الحقيقة أنه كان لابد من خروج الوزيرين من الوزارة حفظًا لماء وجه حزبهما، وصونًا لكرامة رئيسه عبد العزيز فهمى.

وفى اليوم التالي من تقديم الاستقالة أرسل يحيى إبراهيم إلى الوزيرين قبوله استقالتيهما. وفى يوم ١٢ سبتمبر تم تعديل الوزارة، حيث أصبحت اتحادية دمًا ولحمًا، أو كما أطلقت عليها صحف هذه الفترة: وزارة إدارية لتسيير شئون دواوين الحكومة.

(١) المقطم، ١٠ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٤.

ويعتقد أن هذا الشكل من الوزارات هو المتناسب مع الظروف السياسية[١] فى البلاد وقت ذاك.

ثانيًا: على مستوى حزب الاتحاد

من الثابت تاريخيًا أن حزب الاتحاد كان حزبًا ضعيفًا، إذ لم يكن لديه قاعدة جماهيرية مثل حزب الوفد، ومن ثَمَّ فقد كان فى احتياج إلى أن يظهر بمظهر يختلف عمَّا كان يكنُّه تجاه الأزمة الوزارية وخروج عبد العزيز فهمى.

ويمكن رصد موقف حزب الاتحاد من خلال أمرين:

الأول: هو ما حاولت جريدة الاتحاد ـ لسان حال الحزب ـ أن تُبديه من مناقشة قضية الشيخ على عبد الرازق على أنها قضية دينية، وأن قيام عبد العزيز فهمى بتحويل حُكم هيئة كبار العلماء إلى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقانية عمل غير دينى، على اعتبار أن جُلَّ أعضاء هذه اللجنة من غير المسلمين.

الثانى: وهو خاص بما صرح به يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة من أنَّ ما حدث بينه وبين عبد العزيز فهمى مَنْشَؤُهُ خلاف فى وجهات النظر، ويجب ألا يترتب عليه خروج حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة، لأن الخلاف كان حول تنفيذ حُكم هيئة كبار العلماء بالأزهر الخاص بفصل الشيخ على عبد الرازق من وزارة الحقانية، وكيف أن عبد العزيز فهمى قام بتحويل هذا الحُكم للجنة قسم القضايا بالوزارة دون الرجوع إلى يحيى إبراهيم.

وفى مقابلة أجراها مندوب إحدى الجرائد مع يحيى إبراهيم، ذكر أن الخلاف بينه وبين وزير الحقانية خلاف شخصى وليس له علاقة بحزب الأحرار الدستوريين، ونفى نفيًا تامًا أن يكون وراء هذا الخلاف موقف حزبى[٢]. وحاول تقديم ترضية لحزب الأحرار الدستوريين، خشية أن يضغط على محمد على وتوفيق دوس فيقدما استقالتيهما من الوزارة، وبالتالى يفض الائتلاف الذى بدأ فى مارس من نفس العام، والذى عدّ وقت ذلك ائتلاف مصلحة أو زواج مؤقت بين الحزبين[٣].

---

(١) احمد شفيق، المرجع السابق، ص ٨١٧.

(٢) المقطم، فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٥.

(٣) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق.

وقد أورد أحمد شفيق نص بيان لحزب الاتحاد يعلن فيه أسفه لما حدث من خروج عبد العزيز باشا فهمى، مؤكداً أن الخلاف لم يكن منشؤه خلافًا حزبيًا، وإنما هو حادث شخصى بحت، يمكن وقوعه حتى لو كان وزير الحقانية اتحاديًا وتَصَرَّفَ نفس تصرف عبد العزيز فهمى[1].

ويعتقد أن موقف يحيى إبراهيم وحزبه هذا كان وراءه نيفل هاندرسون، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى، لأن معنى فض الائتلاف عودة الكرة إلى ملعب حزب الوفد، وهذا ما لم يرغب فيه الإنجليز، وفى الوقت نفسه كانوا غير راغبين فى انفراد الاتحاديين بالحكم.

وحاولت «المقطم» التأكيد على أن خروج الدستوريين من الوزارة فى هذا الوقت ـ خاصةً أن البلاد كانت منشغلة بإعداد قانون الانتخاب ـ تَصَرُّفٌ غير وطنى، وطالبتهم بأن يتحملوا حتى يخرج القانون إلى حيز الوجود وتتمتع البلاد بنظام برلمانى، وبالتالى تُحَلَّ الوزارة ويُعاد تشكيلها أمامه. غير أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، وقدم محمد على وتوفيق دوس استقالتيهما فى ١٠ سبتمبر، وقُبلت الاستقالتان، وبعد ذلك عدلت الوزارة حتى أصبحت وزارة إدارية، وهذا هو الشكل الوزارى الذى كان يتناسب مع ظروف مصر فى تلك الآونة كما ذكرنا آنفًا.

وبعد تعديل الوزارة بعدّة أيام، اجتمع المجلس المخصوص بوزارة الحقانية فى الساعة العاشرة والثلث صباح يوم الخميس ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ تحت رئاسة على ماهر وزير الحقانية بالنيابة، وقام بتنفيذ قرار هيئة كبار العلماء بالأزهر الخاص بفصل الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء، ومن وظيفته كقاضٍ شرعى بوزارة الحقانية[2]. وبذلك طُويت صفحة المعركة الفكرية التى أُثيرت حول كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، إلى أن فُتحت مرة أخرى بعد ذلك بعدة أشهر على إِثْرِ إصدار كتاب طه حسين (فى الشعر الجاهلى) سنة ١٩٢٦.

ثالثًا: على مستوى الأحزاب الأخرى

على الرغم من أن الأصوات التى ارتفعت فى صحافة حزبى الوفد والسعديين كانت

---
(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٩٦.
(٢) السياسة، ١٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص١.

تنتصر لحرية الفكر، وحق الشيخ على عبد الرازق فى التعبير عن رأيه، إلا أنها أظهرت الشماتة الواضحة مما وقع بين كل من عبد العزيز فهمى ويحيى إبراهيم، والذى انتهى بخروج الأول من الوزارة، فأخذت جريدة كوكب الشرق تنشر مقالات تحمل الكثير من هذه الشماتة على إثر أزمة ٥ سبتمبر ١٩٢٥، فكتبت مقالاً تحت عنوان: (أساء دخولاً وأساء خروجًا)، وآخر حمل عنوان: (وما ظالمٌ إلا ويُبْلَى بأظلم)، وغيرها من المقالات التى تعلن بصراحة عن شماتتهم فيما أَلَمَّ بالأحرار الدستوريين ورئيسهم[(١)]. ولكن هذه الأزمة انتهت بالتقارب بين الأحزاب فى اجتماع ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ فى فندق «الكونتننتال».

رابعًا: على مستوى دار المندوب السامى البريطانى

أما دار المندوب السامى البريطانى فقد اتسم موقفها باليقظة والترقب، حيث أن الإنجليز لم يكونوا راغبين فى فض الائتلاف، لما يترتب عليه من نتائج سياسية فى مصر، لذا أخذت جريدة المقطم ـ المعروفة باتجاهاتها الإنجليزية ـ تلوح إلى أن الرابح من فض هذا الائتلاف هم الزغلوليون[(٢)]، لذا يجب على حزب الأحرار الدستوريين التريث فى سحب وزيريه من الوزارة. بالإضافة إلى ذلك طلب «هاندرسون» من القصر والاتحاديين ضرورة تقديم ترضية لحزب الأحرار الدستوريين حتى تظل الوزارة كما هى، لاستمرار إضعاف موقف حزب الوفد والسعديين، متناسيًا أن الأحزاب خُلقت لخدمة البلاد ولم تُخلَق البلاد لخدمة الأحزاب.

وكانت دار المندوب السامى البريطانى فى تلك الأزمة غير مستعدة للوقوف بجوار عبد العزيز فهمى بسبب غياب المندوب السامى «اللّنبى»، وانتظار مجىء مندوب آخر «لويد جورج». وكان القائم بأعمال المندوب السامى «نيفل هاندرسون»، على الرغم من أن سياسة دار المندوب السامى لا تتغير بتغيُّر المندوب السامى، لأنه مُنَفِّذٌ لسياسة ثابتة ومخططة من جانب حكومته، لذا حاول «هاندرسون» الإبقاء على الائتلاف، وفى الوقت نفسه تبنَّى نظرية تقول بأن قضية الشيخ على عبد الرازق هذه مسألة دينية وليست دستورية ولا سياسية، ومن ثَمَّ فإن الاختصاص فيها يرجع لهيئة كبار العلماء

(١) كوكب الشرق، سبتمبر ١٩٢٥.
(٢) المقطم، فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص٥.

بالأزهر. وقد كان فى تبنِّى دار المندوب السامى البريطانى لهذه النظرية مَخْرَجٌ من الموقف الحرج تجاه الأحرار الدستوريين، خاصة وأنهم لم يكونوا راغبين فى إيجاد عبد العزيز فهمى فى الوزارة، إلا أن الائتلاف كان الهدف منه ضرب حزب الوفد، ويؤكد ذلك رأى المندوب السامى «ونجت» فى عبد العزيز فهمى حين عُرض اسم الأخير لإدخاله فى وزارة حسين رشدى الثالثة، فإنه رفض قائلاً: «ليس لديه أية خبرة إدارية»[١].

ولَوَّحَت جرائد سبتمبر وأكتوبر ١٩٢٥، والتى تنشر أقوال بعض الصحف فى لندن، والتى تذكر أن عبد العزيز فهمى قد استمر فى الوزارة أكثر مما كان متوقعًا له، مما دفع عبد العزيز فهمى للتصريح يوم ٣٠ أكتوبر من نفس العام، يوم الاحتفال بتأسيس حزب الأحرار الدستوريين، بأن دخوله الوزارة محنة حَمَدَ الله - تعالى - على خروجه منها، هذا بالإضافة إلى انتقاده لرئيس الوزراء بالنيابة، لأنه استغل سكوته وأخذ يتحدث إلى الصحف، ويتعلم الخطابة فى المحافل على حسابه[٢] - كما ورد على لسانه وقت ذاك - آخذًا فى تبرير بعض المواقف التى حدثت أثناء وجوده فى الوزارة وتُحْسَب عليه، مما جعل جريدة الاتحاد المسائى تنشر فى مقالين، يحمل الأول عنوان: «أرَئيسُ حزبٍ يبدع فى آرائه؟ أم خاطئ يعتذر عن خطاياه؟ أم مريض يهذى؟»، والعنوان الآخر: «ما يبلغ العداء بجاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه»[٣].

وفى المقالتين انتقدت الجريدة تصريحات عبد العزيز فهمى قائلة: إنه جُنَّ مرتين، الأولى: عندما دخل الوزارة وصَرَّحَ بأن الدستور فضفاض، وأن المَلِكَ من حقه فض مجلس النواب. والثانية: عندما أُقيل فأخذ يعتذر عن تصرفاته داخل الوزارة، ويصرح بحقائق تنقصها الصحة أحيانًا.

وفى النهاية يمكن القول بأن هذا الائتلاف كان ائتلافَ مصلحة، ومن ثَمَّ لم يكن من المتوقع استمراره، سواء ظهر كتاب على عبد الرازق أو لم يظهر، وسواء كان هناك حُكْم أو لم يكن من هيئة كبار العلماء بالأزهر ضد الشيخ على عبد الرازق، وطلب من عبد العزيز فهمى تنفيذه بصفته وزيرًا للحقانية، وأَبَى التنفيذ من نفسه إلا بعد

(١) أ.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ١٩٦.
(٢) السياسة، ٢١ أكتوبر ١٩٢٥، ص١، ٢.
(٣) الاتحاد، ٣١ أكتوبر ١٩٢٥.

عرض القضية على لجنة قسم القضايا بالوزارة للاستنارة برأيها ومدى قانونية تنفيذ هذا الحكم، مما ترتب عليه إقالته من الوزارة فى ٥ سبتمبر ١٩٢٥، وبالتالى فض الائتلاف بين حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين.

• • •

مصادر البحث

أولاً: الدوريات

١- جريدة الاتحاد: سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٢٥.

٢- مجلة آخر ساعة: مارس ١٩٥١.

٣- جريدة الأساس: مارس - أبريل ١٩٥١.

٤- جريدة الأهرام: فبراير ١٩٤١.

٥- جريدة البلاغ: سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٢٥.

٦- جريدة «الجريدة اليومية»: ١٩١٠-١٩١١.

٧- جريدة السياسة: من يونية - نوفمبر ١٩٢٥.

٨- مجلة الطليعة: نوفمبر ١٩٧١.

٩- جريدة كوكب الشرق: من يوليه إلى أكتوبر ١٩٢٥.

١٠- جريدة المقطم: من أغسطس - نوفمبر ١٩٢٥.

ثانيا: المراجع

١- أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨.

٢- الموسوعة العربية الميسرة: المجلد الأول، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان ٢٠٠٠.

صورة طبق الأصل من طبعة ١٩٦٥ التى أصدرتها بالقاهرة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، إشراف محمد شفيق غربال.

٣ـ د/ حسين فوزى النجار: الدكتور هيكل وتاريخ جيل، من ١٨٨٨ـ ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٤ـ د/ سعيدة محمد حسنى: المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، إشراف أ.د/ يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٥ـ د/ عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، تقديم أ.د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار العودة بيروت، ومكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٧٥.

٦ـ د/ عبد العزيز رفاعى: الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة، من ١٨٧٥ـ١٩٥٢، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٧٧.

٧ـ عبد العزيز فهمى: هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال ١٩٦٣.

٨ ـ د/ عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ـ ١٩٣٦، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣.

٩ـ د/ على شلبى - د/مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية من ١٩٣١ـ ١٩٣٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، إشراف وتقديم أ.د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١.

١٠ـ لمعى المطيعى: هؤلاء الرجال من مصر، الجزء السادس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

١١ـ د/ محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول من١٩١٢ـ١٩٣٧، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥١.

١٢ـ محمد كامل سليم: صراع سعد فى أوربا، مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٩٦، يونيو ١٩٧٥.

١٣ـ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر: تاريخه وتطوره، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، مطابع دار الشعب.

١٤ـ أ.د/ يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ـ١٩٥٣، إشراف حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٥.